

«ميد»: الكويت الأكثر بطناً خليجياً في إعادة هيكلة القطاع الاستثماري

عدنان
البحر: انفتاح
الشركات على
العالم يعزز تأثرها
بالأزمة المالية



• عدنان البحر
إعداد سمير فؤاد:

طويل نجد ان الكويت تتحرك الآن فقط تجاه انشاء هيئة لسوق المال بدلا من الاعتماد فقط على الاشراف بواسطة البنك المركزي والتنظيم الذاتي بواسطة سوق المال. وهناك حاجة الى الدقة البالغة والاجراءات المشددة في الكويت اكثر منها في اي دولة في المنطقة. ويرجع ذلك الى ان القطاع المصرفي في الكويت لا يتمتع بنفس مستوى الدعم الحكومي الذي تتمتع به المؤسسات في الدول المجاورة.

واشارت «ميد» الى ان شركات الاستثمار الكويتية معرضة للانكشاف على مخاطر العقار.

ويذكر عدنان عبدالعزيز البحر الرئيس والعضو المنتدب لشركة المستثمر الدولي انه كلما كانت اي مؤسسة أكثر انفتاحا عالميا وكلما كانت مشاركتها في الساحة الاقتصادية العالمية اكثر كلما تأثرت اكثر بالأزمة العالمية. وأوضح ان ذلك ليس ميرا لغلق كل الابواب امام الانفتاح على العالم. وقال: إن ذلك أكثر وضوحا في الكويت لأن قطاع الخدمات المالية المحلية يعتبر الأكبر في القطاع الخاص. كما أن القطاع المصرفي الاستثماري في الكويت يعتبر أكبر من مثيله في دول الخليج الأخرى وذلك لأن الكويت تفسح مجالا أكبر للقطاع الخاص في القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

قالت مجلة «ميد» إنه مع تدهور القطاع العقاري وأسواق المال تجد المؤسسات الاستثمارية الكويتية نفسها امام ازمات الحصول على التمويل وإعادة هيكلة مديونياتها ورصدت «ميد» تقدم الكويت في تطوير قطاع التمويل في المنطقة بواسطة نجاح الشركات الاستثمارية فيها في السنوات الأخيرة. غير أن الوقت الحاضر يشهد تعثر عدد من كبرى شركات الاستثمار الكويتية وبحسب بيانات صادرة عن بنك «الكويت» المركزي فإن إجمالي ديون الشركات الاستثمارية الكويتية بلغت 18.6 مليار دولار. وذكرت مجلة «ميد» انه في دولة مثل الكويت حيث تشكل الشركات الاستثمارية والشركات القابضة أكثر من نصف المؤسسات المدرجة فإن تأثير المصاعب التي تواجهها يعتبر ضخما في الوقت الذي تسعى فيه شركتنا بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» ودار الاستثمار لإعادة هيكلة مديونياتهما علما انهما من أكبر شركات الاستثمار في الكويت.

وقد كان رد فعل الكويت أكثر بطناً من دول الخليج الأخرى تجاه إعادة هيكلة القطاع الاستثماري والطريقة التي يتم الاشراف عليه.. وبعد تأخر